مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد:04 العدد: 01 السنة: 2021 ص- ص: 01- 15

دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري

The role of risk management to limit the impact of banking risk on investment return

عادل بونحاس [*1]، المركز الجامعي تيبازة، (الجزائر)،bounehas.adel@cu-tipaza.dz

عيسى بوراوي[2]،المركزالجامعي بريكة،(الجزائر)،Aissa.braoui@univ-batna.dz

تاريخ إرسال المقال: 2020/12/14 تاريخ قبول المقال: 2020/12/31

الملخص:

إن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

ومن منطلق أهمية هذه الخطوة، فقد رأينا إلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض للأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر وأهميته بالنسبة للبنوك، وختاماً نقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر والتي تنطوي على الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياساتها الجديدة في إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية:الخطر المصرفي؛ العائد الاستثماري؛ إدارة المخاطر

[*] المؤلف المرسل

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد:04 العدد: 01 السنة: 2021 ص- ص: 01- 15

دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري

Abstract:

The banking industry is one of the industries most exposed to risks, especially in our contemporary world, where these risks have increased and changed their nature in light of developments in financial liberalization, innovations in banking and the growing use of new financial tools helped to create the tremendous technological progress in the banking industry, hence the topic of risk management An increasing importance for banks, as the Basel Committee listed it as one of the important axes for determining bank solvency.

In terms of the importance of Thisstep, we have seenshedding light on the issue of risk management through a presentation of the different types of risksfacing the banking business, thenwereview the basic role of risk management and its importance for banks, and in conclusion wepresent the basic principles of risk management, whichinclude the measures to betaken by Banks to activatetheir new risk management policies

Key words: Banking risk; Return on investment; Risk Management

مقدمة:

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، حيث أن إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية ، كما تعد المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية،

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **فيما يكمن أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري؟ وكيف يمكن لإدارة المخاطر الحد منه؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية نبرزها كما يلي:

-ما هي أهمية العائد على الاستثمار؟ وما علاقته بربحية الوحدة الاقتصادية؟

- ما هي أنواع المخاطر التي يتعرض لهاالعمل المصرفي التقليدي، والمعاملات المصرفية الالكترونية؟

- ما مفهوم إدارة المخاطر، وما هي أهم وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة باعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، من أهمها تلك المخاطر الائتمانية التي تواجهها من خلال المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات ، والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها

بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا ، وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها حيث أنه من الصعب القضاء عليها نهائيا.

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة وأنواع الخطر المصرفي، كذلك إبراز حجم الخطر الذي يواجه العائد الاستثماري، وذلك بالنظر لطبيعة هذا الأخير وأهميته البالغة لدى البنوك، كما تهدف الدراسة إلى توضيح مخاطر التقنيات المصرفية التي تتم من خلال المعاملات الالكترونية، وأخيرا التطرق للدور الفعال الذي تلعبه إدارة المخاطر لحماية العائد الاستثماري وكذلك المبادئ التي يقوم عليها.

تقسيمات الدراسة:سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية العائد على الاستثمار في الاقتصاد؛

المبحث الثاني:أنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي التقليدي؛

المبحث الثالث: مخاطر التقنيات المصرفية التي تتم من خلال المعاملات الالكترونية؛

المبحث الرابع:مفهوم إدارة المخاطر، وأهم وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

المبحث الأول: أهمية العائد على الاستثمار في الاقتصاد

العائد على الاستثمار هو المبلغ المالي المتوقع الحصول عليه عند الاستثمار في مشروع معين، ويكون نهاية الفترة الاستثمارية أو نهاية السنة المالية ، حيث يتم تحديد ذلك حسب طبيعة المشروع الاستثماري، وعادة ما يرمز للعائد على الاستثمار بالرمز(**ROI** Return on investment) .

يستخدم العائد على الاستثمار لتحديد هل تم النجاح في المشروع الاستثماري أم أنه كان مشروع غير ناجح، كمايستخدم للمقارنة بين نتائج الاستثمارات المتنوعة، ولقياس الأرباح التي تم الحصول عليها من هذا الاستثمار؟.

حيث أنه لا يتم الحصول على عائد استثماري في بداية العمر الانتاجي للمشروع، كما أن ذلك يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري أو الاستثمار الذي تم وضع الأموال فيه، فهناك استثمارات سريعة السيولة وأُخرى بطيئة السيولة ، وبشكل عام يتم دفع الكثير من المصاريف في بداية تطوير وانشاء المشروع الاستثماري للحصول على عائد أكبر[1]

[1]– حنين العتوم، العائد على الاستثمار، https://e3arabi.com، تاريخ النشر 2020/02/24، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/12/23 على الساعة 18:14.

إن الإدارة العالية الكفاءة يجب عليها مقابلة تنبؤات الربحية لمالك الوحدة الاقتصادية وإيصال هذه المعلومة للإدارة؛ حيث نجدجميع المدراء يسعون لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق سقف الأمان من الربحية لضمان بقائهم واستمرارهم في الشركة؛ كما أن من أهم الأهداف الاقتصادية هو زيادة ربحية الوحدة الاقتصادية،كما نجد أنه على الإدارة أن تظهر للملاك والدائنين بأنها قادرة على إدارة أصول الشركة وتحقيق أهدافهم ومتطلباتهم[1]

كما أن العائد على الاستثمار يمنح الإدارة فرص الاستغناء عن مبدأ التخمين واستعمال الحساب الرياضي الذي يستعمل لمقارنة الخيارات المستعملة في راس المـال المستثمر ، كون العلاقة بين الربحية والاستثمار الذي يولد الربح يعد من أكثر النسب المستعملة عموما لتحديد كفاءة وأداء الوحدة الاقتصاديةكقياس كمي للاستثمار والنتائجيزود إدارة الشركة بالإضافة للمالكين والدائنين بأداة بسيطة لقياس إداء الشركة.

إن أصحاب الشركات والدائنين يفضلون الاستثمار في سندات الحكومة مع ان العائد فيها بسيط جدا وذلك كون مخاطر الاستثمار فيه بسيط ، إذ يتوجب أن يعود على المستثمر بعائد كبير وذلك لجذب أكبر عدد من المستثمرين ، العائد على الاستثمار يربط الربح (الجائزة) إلى حجم الاستثمار المستعمل لتوليد الربحية، حيث يستعمل العائد على الاستثمار من قبل المالكين من أجل تحقيق ما يلي:[2]

- ✓ تقدير حجم الإيرادات المستقبلية مما يسمح للمستثمرين الجدد بمعرفة المخاطر في هذا الاستثمار؛
- ✓ تقييم مقترحات المصاريف الرأسمالية موازنة راس المال؛
- ✓ يقيم قدرة الشركات على اكتساب معدل عائد على الاستثمار؛
- ✓ تقييم أداء القطاعات في حالة استخدام القطاعات كمراكز ربحية منفصلة ؛ في كل قطاع من قطاع الوحدة الاقتصادية يتحكم المدير في إداء وارباح القسم حيث من خلال العائد على الاستثمار يمكن معرفة الربحية وأداء القطاع؛
- ✓ يقدم معلومات على مدى تأثير الادارة بمتابعة العائد على الاستثمار بصورة دورية او سنوية نستطيع تقييم إداء الادارة وهل للشركة إدارة ناجحة.

[1]- أهمية العائد على الاستثمار ، تم الإطلاع عليه الرابط http://www.hrdiscussion.com/hr13630.htmبتاريخ 2015/10/08 على الساعة 00:54.

[2]- أهمية العائد على الاستثمار، تم الإطلاع عليه الرابط http://www.hrdiscussion.com/hr13630.htmبتاريخ 2015/10/08 على الساعة 01:30.

المبحث الثاني:أنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي التقليدي

يمكن تقسيم أنواع المخاطر المصرفية إلى مجموعتين رئيسيتين وذلك على النحو التالي: [1]

المطلب الأول: مخاطر الصيرفة التقليدية

تشمل المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية، مخاطر الالتزام، المخاطر الاستراتيجية.

المطلب الثاني: مخاطر الصيرفة الالكترونية

تشمل المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة، المخاطر القانونية، المخاطر على الصيرفة التقليدية، ويمكن ابراز أنواع أخرى من المخاطر على النحو التالي:

أولا: المخاطر الائتمانية Credit Risk

تشملالمخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و/ أو الاعتمادات المستندية ؛ وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية منهاعوامل خارجة،وعوامل داخلية

ثانيا: مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

تتصاعد هذه المخاطر فـي حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير والحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة،حيث تنشأ هذه المخاطرعن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق ما يؤدى الى تحقيق خسائر ملموسة للبنك حال عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول،

ثالثا: مخاطر التسعير Price Risk

توجد عوامل خارجية و أخرى داخلية تؤثر في مخاطر التسعير ؛ حيث تتمثل العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية. حيث تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، أما العوامل الخارجيةفتتمثل في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق.

[1]– النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون، مصر،2003، ص ص:66-77.

رابعا: المخاطر القانونية Legal Risk

تتعرض البنوك لمخاطر قانونية قد تؤدى لفقدان جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها قبل الغير وذلك نتيجة عدم توافر رأى قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية، أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات.

خامسا: مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

تواجهالبنوك خطر فقدانها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة من شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، هذا ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية SpotTransactions والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية Derivatives.

سادسا:مخاطر السيولة Liquidity Risk

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير، أو تمويل زيادة الأصول، ما قد يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة حال عدم قدرته على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، أين قد تقف بالأساس عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة.

سابعا: مخاطر التشغيل Operational Risk

تحدث بسبب قصور الرقابة الداخلية، وضعف سيطرة مجلس الإدارة على مجريات الأمور في البنوك، إذ تعتبر من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدى إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التدليس أو تعطيل تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، أو ممارسة العمل المصرفي بأسلوب غير ملائم.

ثامنا: مخاطر الالتزام Compliance Risk

ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات.

تاسعا: مخاطر استراتيجية Strategic Risk

تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للبنك يحدد من خلالها المسار الواجب اتباعه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية.

للتوضيح أكثر حول أهم أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها ندرج الجدول الموالي رقم (01):

الجدول رقم :(01) أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد –إدارات شركات بنوك) ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:239.

يتضح من خلال الجدول السابق أنه توجد عدة أنواع من المخاطر، كما أن مؤشرات القياس لهذه المخاطر تختلف من نوع لآخر، حيث تتعلق المؤشرات بعدة متغيرات على غرار اجمالي الأصول، عدد العمال، حقوق المساهمين، الخصوم وغيرها

المبحث الثالث:مخا طرالتقنيات المصرفية التي تتم من خلال المعاملات الالكترونية.

إن النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الالكترونية أدىإلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافةإلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته، لهذا فقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أهمية قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءاتالتي تتيح إدارة مخاطر العمل المصرفيالالكتروني .

ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن الصيرفة الالكترونية نذكر ما يلي:[1]

المطلب الأول: مخاطر العمليات

يتعين على القائمين على تنظيم العمليات المصرفية الالكترونية والإشراف عليها أن يتأكدوا من أن المصارف تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبة الأمن ومراجعته ، حيث يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية إلى أمن النظام المصرفي والشبكات الإلكترونية المصرفية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة و النتائج المرتبة عنها، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من أن خلال تبني نظام الالكتروني مصرفي آمن و متطور حيث يوفر أكثر أمانا للمصرف و متعاملة

المطلب الثاني: المخاطر التنظيمية

نظرا لان شبكة الانترنت تتيح الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، فان هناك خطر في أن تحاول المصارف التهرب من التنظيم والإشراف وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب هذه المصارف أي التي تقدم خدمتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك.

[1]– منير بركاني،مخاطر وتحديات الصيرفة الالكترونية، https://www.tadwiina.com/تاريخ النشر 09 /2019/11تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/12/23 على الساعة 14:10.

تنطوي الصيرفة الالكترونية على درجة عالية من المخاطر التنظيمية بالنسبة للمصارف ،حيث يمكن للمصارف توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق الصيرفة الالكترونية، بدرجة أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق المصارف التقليدية.

الترخيص وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا وعندما لا يتواجد بشكل كاف بين المصرف المقدم للخدمة الالكترونية وجهة الإشراف المحلي، فقد تتهرب بعض المصارف من الخضوع للسلطة النقدية.

المطلب الثالث: المخاطر القانونية Legal Risk

يمكن القول إن المخاطر القانونية تكون عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية والتشريعات النافذة والأعراف المصرفية والتجارية أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، حيث تحتوي الصيرفة الالكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية، ونجد أبرز فكرة تطرح حاليا كون الصيرفة الالكترونية يمكن أن تساهم في عملية غسيل الأموال وتمويل العمل الإجرامي والإرهابي في العالم، وهذا كله ناجم من السرية التي توفرها هذه التقنية للمتعاملين.

لذا وجب التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي للصيرفة الالكترونية، فضلا عن التنسيق والتكامل الدولي لتضييق الخناق على الاستعمال غير الشرعي وإنشاء وكالة خاصة للمراقبة، وهناك مخاطر أخرى مرتبطة بالنشاطات المختلفة للقرصنة وما يمكن أن تشكله من خطر على نظام الشبكة الالكترونية.

المطلب الرابع: مخاطر السمعة Reputational Risk

قد تدمر انتهاكات الأمان والاضطرابات في توفير خدمات النظام سمعة المصرف، فكلما ازداد المصرف في الاعتماد على قنوات متعددة لتقديم الخدمة المصرفية الالكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة، فقد يواجه المصرف المقدم للخدمة الالكترونية مشاكل تقنية، تؤدي إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة المصرفية هذا من جانب المصرف، أما من العملاء فقد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمان أو الجهل بالحاجة، وعموما يتم حل هذه الإشكالية من خلال الدور الإعلامي للمصرف حول الخدمة المصرفية الالكترونية وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء.

المبحث الرابع:مفهوم إدارة المخاطر،وأهم وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

سنتطرق لهذا المبحث من خلال خمسة مطالب، نستعرض من خلالها مفهوم إدارة المخاطر، أهميتها، وكذلك أهم المبادئ المرتبطة بها، ومن ثم التطرق لوسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

المطلب الأول:تعريف الخطر

الخطر أو المخاطرالتي يتعامل معها البنك هي مخاطر مستقبلية بالدرجة الأولى ، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحقليست متوقعة بشكل متأكد منه، لأن الذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار من بين عدة احتمالات محددة مسبقا1

لقد تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى صنفين، فالصنف الأول يش نقل على الخطر الأهم والأكبر والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية، أما الصنف الثاني فيشمل على المخاطر الأخرى والتي اختلفت درجة الاتفاق حولها والتي تتمثل في مخاطر السيولة وأسعار الفائدة وكذلك مخاطر الصرف والسوق، لذلك فإن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا هذه المخاطر ومصادرها ، حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين هذه المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها2

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

بغياب المخاطرتقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، لأن الصناعة المصرفية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر، ومن هنا تأتى أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية:

أولا: تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي؛

---

[1] – إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001ص:24.

[2] –MauchanEric , analyse bancaire de l’entreprise , d’Economica , Paris , 2001 .p232

ثانيا: اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها؛

ثالثا: القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة؛

رابعا: مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

المطلب الثالث: أهمية إدارة المخاطر

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، نذكر منها:

- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير ؛
- ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- ✓ تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق؛
- ✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل،والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي.

المطلب الرابع:المسؤوليات والوظائف الأساسية لإدارة المخاطر

تتمثل مسؤوليات ووظائف إدارة المخاطر في النقاط التالية: [1]

- ✓ ضمان توافر الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- ✓ القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الإئتمان في البنك؛
- ✓ تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبوبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛
- ✓ مراقبة تطورات مخاطر الائتمان بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة–مخاطر الطرف الأخر–الصناعة–المنطقة الجغرافية.؛

[1]– سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك،المعارف،الإسكندرية،2005. ص24–27.

- ✓ مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار؛
- ✓ المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة و اقتراح التحسينات على أنظمة تدفق المعلومات؛
- ✓ تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها.

المطلب الخامس: وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار.

أولا: تنويع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز:

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على: [1]

- ✓ تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء؛
- ✓ تحليل المحفظة وفق حجم العملاء؛
- ✓ تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة؛
- ✓ تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات؛

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتزMarkowitzeالذي قدم التصورات التالية:

- في حال القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار(أ) أكبر من عائد الاستثمار(ب) " أي أن معامل ارتباط–1 " فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن عمليا؛

[1]– مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها– قياسها– إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16–18 أفريل2007، ص ص:15–16.

- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط = 0 " فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير؛
- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل ارتباط + 1 " فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

ثانيا: تنويع محفظة الاستثمار

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركوتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:[1]

- الأول: معدل العائد على الأصول.
- الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤه بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

وفي دراسة تطبيقية تناولت محفظة استثمارية متنوعة تم اختيارها عشوائيا وحصرها بين (10 و15) استثمار وكانت النتائج تخفيض نسبة المخاطر إلى 85 %.

الخاتـــــــمة:

ان إدارة المخاطرة هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كلية، لان هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالحركية، والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات أخرى على البنوك.

نتائج الدراسة:

تم من خلال الدراسة التوصل لجملة النتائج التالية:

[1]– مفتاح صالح ومعارفي فريدة، مرجع سابق ص ص: 15–16.

- ✓ يمكن أن تكون اختصاصات إدارة المخاطر وحسب بعض الآراء التي نتوافق معها من حيث وجهة النظرفي أي بنك متمثلة في كل أو بعض المهام ، على غرار إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها؛
- ✓ لإنجاح إدارة المخاطر البنكية يتطلب توافر عناصر أساسية لكي تحقق هذه الإدارة نجاح ملموس ينعكس على العمل البنكي، ونذكر؛ الشفافية والإفصاح في كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك؛
- ✓ التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية يعد عنصرا أساسيا في نجاح إدارة المخاطر البنكية، بهدف تحقيق مستلزمات التنظيم والرقابة، مما يعزز من دور البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والمالية؛ كما أن البنك المركزي بإمكانه تصنيف البنوك وفق مستويات تعرضها للمخاطر وأنها أكثر أو اقل مخاطرة، كما تتمثل أهمية هذا الأسلوب في التطلع نحو المستقبل وليس بالتركيزعلى نتائج المراقبة الميدانية وان فاعلية هذا الأسلوب تشكل تحديا للأسباب التقليدية للبنوك، مثل البيانات والمعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية.

توصيات الدراسة:

هناك بعض التوصيات والتي نقدمها من خلال هذه الدراسة واستنادا إلى ما تم عرضه سابقا ناهيك عن النتائج السالفة الذكر وذلك بالعمل على:

- ✓ إنشاء معاهد ومؤسسات مالية متخصصة في إدارة المخاطرة خاصة في جانب الصيرفة؛
- ✓ العمل على التطبيق التدريجي لمقررات لجنة بازل كلها؛
- ✓ ضرورة إنشاء هيئة للرقابة والتوثيق على مستوى البنوك المركزية إن لم تكن موجودة سالفا؛
- ✓ معرفة وتحديد نوع وحجم المخاطر التي يواجهها البنك في مجالات نشاطه المختلفة، على أن يتبع في ذلك نماذج وأساليب قياس المخاطر المناسبة لحجم وطبيعة نشاط البنك ودرجة تنوع عملياته؛
- ✓ إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافةالأعمال المصرفية ، وإعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطرعلى مستوى البنك ككل،ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات ؛ كذلك إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بلستراتيجية البنك والتي تكون معتمدة من مجلس إدارته؛
- ✓ يجب أن يوفر للإدارة العليا للبنك كافة البيانات والمعلومات اللازمة لتقييمالخسائر التي يواجهها في مختلف مجالات نشاطه بحيث يسمح بإدارة ومراقبة المخاطر؛

يتضح مما سبق الاشارة إليه أن التوصيات السالفة الذكر يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى تصميم أي نظام للمخاطر والذي يتعين أن يتضمن نظام قياس وإدارة المخاطر الذي يتبناه أي بنك من الأسس والضوابط ما يسمح بتحقيق الاهداف المرجوة منه.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- ✓ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك،المعارف،الإسكندرية،2005.
- ✓ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد –إدارات شركات بنوك)،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

- ✓ إدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001ص:24.

ثالثا: أشغال الملتقيات:

- ✓ مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها– قياسها– إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16–18 أفريل 2007.

رابعا: المناشير

- ✓ النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون، 2003.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

- ✓ MauchanEric ,analysebancaire de l'entreprise , d'Economica , Paris , 2001.
- ✓ حنين العتوم،العائد على الاستثمار،https://e3arabi.com ، تاريخ النشر 2020/02/24
- ✓ أهمية العائد على الاستثمار ، http://www.hrdiscussion.com/hr13630.htm
- ✓ منير بركاني،مخاطر وتحديات الصيرفة الالكترونية،https://www.tadwiina.com/تاريخ النشر 09 /2019/11